طالباني: الاتفاقية الأمنية إقرار بتطوير العلاقات مع واشنطن

الحكومة تحتفي بيوم الوفاء وتتسلّم القصور الرئاسية في مطار بغداد

تسلمت الحكومة القصور الرئاسية في مطار بغداد الدولي من القوات الأميركية امس الخميس، حيث جرى حفل كبير جرى تسليم القصور الرئاسية ومن أبرزها قصر الفاو في مطار بغداد الدولي بحضور رئيس جمهورية جلال طالباني ونائب الرئيس الأميركي جون بايدن و رئيس الوزراء نوري المالكي ونواب رئيس الجمهورية وعدد من الوزراء والقادة الأمنيين وأعضاء مجلس النواب

□ بغداد/ المدى

طالباني قال في كلمته "في حياة الشعوب لحظاتٌ يتكثّف فيها التاريخ ، تُطوى مراحل وتُفتحُ آفاق مراحل جديدة تُغيّر مجرى الحياة وتعدّل مسيرتَها . ولقد كان يومُ التاسع من نيسان عامَ ٢٠٠٣ واحدةً من تلك اللحظات الفاصلة في تاريخ العراق الذي عانى طوال عقودٍ من طغيان نظام ظالم هيمنَ على كلِّ مرافق الحياة وَ جعل من بلادنا سجناً يُسام فيه الشعبُ صنوفَ العذاب و الحرمان و عُطّلت الحياةُ الحزبية وَ جرى احتكارُ الاعلام و غدت القوانينُ مجردَ ورقة تُكتَب بأمر الحاكم و تُعَدُّ وفقَ مشيئتِه .وبدلاً منَ استخدام موارد العراقَ ،الطبيعية منها و البشرية ،في تنمية الاقتصاد و تحسين اوضاع المواطنين ،سُخّرت تلك الموارِدُ لشراء الدمم و التدخّل في شؤون دول اخرى فشنَّ حرباً اهلية و شنَّ عدواناً خارجياً .و بفعل ذلك اصبحَ الحكمُ في العراق مكروهاً في الداخل و معزولا على الصعيدين الاقليمي و الدولي ،الامر الذي زادَ من معاناة شعبنا ،و حفّزَ القوى الوطنية على تصعيد نضالها من اجل التخلص من الطغيان" . وتابع طالباني "وكانَ انجازُ هذه المهمة امراً فائقَ الصعوبة ،و محفوفا بتضحيات جسام لكنَّ دعمَ الحلفاء و في مقدمتهم الولاياتُ المتحدة الامريكية والاصدقاء ساعدَ في انهاء التسلّط و الاستبداد وفتحَ آفاقا رحبةَ لبناء عراق ديمقراطي اتحادي مستقل و قد ساهمت دولُ التحالف ،و بخاصة الولايات المتحدة الاميركية بقسط كبير في تعزيز الامن ،ومواجهة الهجمة الارهابية الشرسة التي كانت القوى المحركة لها و المحرضة اليها تدفعُ البلادَ نحو هاوية حرب اهلية طاحنة .و بفضل الجهود المشتركة تمّ ضمانُ الاستقرار في العراق بعد سقوط صدام و اعادة تشكيل و تسليح و تجهيز قواتنا المسلحة .و قدّم منتسبو قوات التحالف ،العاملون يدا بيد مع افراد القوات العراقية ،الكثيرَ من التضحيات و الشهداء الذين نبجّلُ دوما ذكراهم و نجدّدُ اليومَ تقديمَ التعازي لاسرهم و ذويهم و مواطنيهم .

واردف " بفضل تلك الجهود و التضحيات تهيأت المناخاتُ اللازمة لوضع الركائز و الاسس لاعادة بناء الدولة و سنَّ الدستور الدائم و اقراره و الشروعُ في اعمار ماهدمته سنواتُ الحروب الماضية .ولم تكن معركةُ الاعمار ايسرَ و اهونَ من معركةِ التحرر من النظام الجائر،و قد خضناها باسناد قوي و مساعدة كبيرة من اصدقائنا منَ مختلف بلدانَ العالم و في مقدمتها الولاياتُ المتحدة الاميريكية" .

واستطرد "و قد هيأ اتمامُ الجزء الاكبر من هذه المهمات الصعبة الاجواءَ الكفيلة بعقد اتفاقية انسحاب القوات عام ٢٠٠٨و التي كانت اقرارا فعليا بان الطرفين ،العراقي و الاميريكي قد نجحا في تحقيق الاهداف المنشودة ،و الانتقال الى مرحلة جديدة من التعاون وُضعتْ ملامحُهَا و آفاقُها في اتفاقيةِ الاطار الاستراتيجي المعقودة بين الدولتين و التي صارت اساساً للعلاقات المستقبلية بين بلدينا" .

اعتبر رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس الخميس، أن انسحاب القوات الأميركية من العراق يعد انتصاراً لخيار المفاوضات، معتبراً أن مجرد الحديث عن الانسحاب الكامل كان قبل سنوات ضرباً من المستحيل، فيما دعا جميع الدول لاسيما الجوار إلى إقامة أفضل العلاقات على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل.

وقال المالكي خلال حضوره احتفالية أقيمت في بغداد بمناسبة "يوم الوفاء"، إن "إكمال عملية انسحاب القوات الأجنبية من جميع الأراضي العراقية وفق الجداول الزمنية المتفق عليها بين العراق والولايات المتحدة الأميركية يعد انتصاراً تاريخياً لخيار المفاوضات الذي كنا قد اعتمدناه في فترة صعبة وحساسة من تاريخ العراق الحديث، في التعاطي مع قضية وجود القوات الأجنبية".

وأضاف المالكي أن "انسحاب القوات الأميركية سوف يؤسس لمرحلة جديدة في العلاقة بين البلدين تكون فيها اتفاقية الإطار الاستراتيجي حجر الزاوية في العلاقات الثنائية وستشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية"، مؤكداً أن "الانسحاب الكامل تحقق اليوم والذي كان مجرد الحديث عنه قبل سنوات ضرباً من ضروب المستحيل".

وتابع المالكي "إننا نمد أيدينا إلى جميع الدول الشقيقة والصديقة وبالأخص دول الجوار وندعوها لإقامة أفضل العلاقات على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل وحل المشاكل العالقة بالحوار والطرق السلمية".

ودعا المالكي جميع القوى السياسية وعلماء الدين وشيوخ العشائر والمثقفين والفنانين والإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني إلى "الوقوف بجانب القوات الأمنية في هذه المرحلة الحساسة التي يمر بها العراق"، مشدداً "على ضرورة أن يحافظ الشعب العراقي على هذا الانجاز الوطني بوحدة الصف ونبذ الخلافات من اجل سلامة الوطن ووحدة أراضيه وسلامته".نم جانبه قال نائب الرئيس الأميركي جو بايدن أن العراق اليوم أصبح بسيادة كاملة، وأصبح واحدا من أربع دول في الشرق الأوسط تمتلك السلاح الأميركي المتطور، وواحدا من عشر دول في العالم.

وأضاف بايدن في كلمة له خلال الاحتفالية :أن الولايات المتحدة اليوم تتمتع بعلاقة عميقة مع العراق ، والذي تمكنت قواته اليوم من أن تكون من بين أوائل الدول التي تمتلك سلاحا متطورا وقادرا على الحفاظ على الأمن.وأشار إلى أن العراق أصبح واحدا من أربع دول في الشرق الأوسط يمتلك السلاح الأميركي المتطور، وواحدا من عشر دول في العالم .وبين بايدن: أن علاقة العراق بالولايات المتحدة كانت حربا ، أما اليوم أختلف الحال ، فأصبحت علاقة صداقة استراتيجية.

القانونية النيابية ترحّل المشاريع المهمّة إلى ٢٠١٢

بغداد/ المدى

أكدت اللجنة القانونية النيابية، أمس الخميس، أن القوانين الخلافية وقانون الاحزاب لن يتمّ تشريعها خلال العام الحالي، داعية الكتل السياسية إلى التوافق وتوحيد الرؤى بهذا الشأن.

وكان من المفترض ان يتم تشريع قانون الأحزاب منذ الدورة الماضية، إلا ان النسخة التي قدمت من قبل الحكومة لم تحظ بموافقة الكتل السياسية، وعدت تقييداً كبيراً لهذه الأحزاب.

وقال عضو اللجنة القانونية لطيف مصطفى إن "الخلافات السياسية المستمرة حالت دون تشريع قانون الاحزاب الذي يضاهي مشاريع القوانين المختلف عليها ومنها قانون المحكمة الاتحادية وقانون مجلس القضاء الاعلى"، مؤكدا ان "هذه القوانين سيتمّ تحويلها الى السنة المقبلة".

وكان مجلس النواب قد انهى القراءة الاولى لمشروع قانون الاحزاب وسط مطالبات أغلب الكتل النيابية بإجراء تعديلات على مسودة القانون المقدمة للقراءة الاولى.

ودعا مصطفى الكتل السياسية الى "التوافق وتوحيد الرؤى بشأن القوانين الخلافية، وألا يتم تعطيلها أكثر من ذلك"، مبينا أن "البلاد تعيش حالة من الفوضى نتيجة لتعطيلها".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد طالب، في نيسان الماضي، مجلس النواب بالتريث في تشريع خمسة قوانين من بينها قانون المحكمة الاتحادية، إلا ان رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي رفض طلب المالكي، مؤكدا سعي البرلمان لتشريع تلك القوانين بأسرع وقت ممكن لإبعاد القضاء عن التأثيرات السياسية ومكافحة الفساد.

يذكر ان المحكمة بحسب مسودة قانونها المنوي التصويت عليه، من ضمن مهامها انها تختص بالفصل في الاتهامات الموجهة الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ، وفي الفصل في تنازع الاختصاص بين القضاء الاتحادي والهيئات القضائية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، وأيضا في تنازع الاختصاص بين الهيئات القضائية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم.

ورأت النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي ان هناك سببين رئيسين في عدم اقرار القوانين المهمة"، وقالت "من الخطأ ان نعتبر قوانين النفط والغاز والأحزاب الأجدر بالسن انما أخرى تمس المواطن بصورة مباشرة والتي عليها مؤشرات خلافية بين الكتل الرئيسة في البرلمان".

وعن السبب الاول ارجعته الفتلاوي في تصريح سابق لـ(المدى) الى عدم وجود رؤية موحدة بين المكونات الرئيسة وتفسيرهم للدستور حسب ما تشتهي منافعهم" حسب قولها .

فيما قالت ان السبب الثاني " سوء ادارة من رئاسة البرلمان في درج تلك القوانين على جدول الاعمال اذ لا توجد متابعة للجان ومدى جاهزية القوانين الفعالة ولا يوجد فرض وقت على اللجنة التي تتبنى دراسة اي قانون".

العراقية ترفع الراية البيضاء أمام تسمية الوزارات الأمنية

بغداد/ المدى

ابدى ائتلاف العراقية تشاؤمه حيال امكانية حسم الوزارات الامنية في هذه الدورة البرلمانية، مؤكدا انها ستبقى معلقة الى الانتخابات النيابية، في حين تبحث كتلة الاحرار الصدرية احدى مكونات التحالف الوطني عن قرار شجاع للانتهاء من هذا الملف.

وقالت النائبة عن العراقية ناهدة الدايني:أن ائتلافها قدم لرئيس الوزراء أكثر من(١٠) مرشحين لتولي منصب وزارة الدفاع منهم نواب، ومنهم من تبوأ منصب وزير ورد الأخير بالرفض "بحجج واهية وغير منطقية " ،ومجرد لعدم قبول اي مرشح يطرح من قبل العراقية ، وتابعت :حيث اتهم مرشحو العراقية بأنهم مشمولون بقانون المساءلة والعدالة أو ضدهم قضايا جنائية فإذا كانوا كذلك "كيف وصلوا لهذة المناصب؟".

وأضافت النائبة عن ائتلاف العراقية:أن مطالبة الكتل السياسية بأن يكون مرشحو الوزارات الأمنية مستقلين ولا ينتمون لأي كتلة هو مجرد "كلام إعلام" لأن كل الكتل ترغب بأن يكون المرشح ينتمي لاحزابها حتى تضمن ولاءه، كما أن انعدام الثقة بين رئيس الوزراء نوري المالكي وزعيم ائتلاف العراقية إياد علاوي واختلاف برامجهما الانتخابية مما أدى الى تولد مثل هذا الاتجاة، مؤكدة أن قرارات الحكومة تواجه تدخلات وضغوطات أميركية وإقليمية وهو سبب تشكيل الحكومة على أساس المحاصصة وحتى الوزارات الأمنية تحكمها صفقات خارجية.

هذا الموقف دعمه تأكيد النائب عن الكتلة البيضاء جمال البطيخ بأن الكتل السياسية وصلت الى قناعه بأن لا وزراء أمنيين في هذه الدورة الانتخابية.

وقال البطيخ: أن الكتل السياسية وصلت الى قناعة بأنه لا يوجد وزراء أمنيون في هذه الدورة الانتخابية، محملاً ذلك قادة الكتل السياسية.

وأضاف: أن الأسماء التي رشحتها القائمة العراقية لم تطابق المواصفات التي طلبها رئيس الوزراء لذلك أصبح الموضوع معقدا و لن يتوصلوا الى اتفاق بشأن الوزارات الأمنية.

وأشار الى أن هناك وكلاء في الداخلية والدفاع وهم من يديرون الوزارة الآن بالشكل الذي يرتاح له رئيس الوزراء نوري المالكي.

وعلى الجانب الآخر فأن المتحدث باسم كتلة الاحرار النائب عن التحالف الوطني مشرق ناجي قال "نحن بحاجة الى قرار شجاع من قبل قادة الكتل السياسية في اختيار مرشحي الوزراء الامنيين على أساس الكفاءة والمهنية فضلا عن الابتعاد عن المحاصصة الحزبية والشخصية .

واضاف ناجي انه" ينبغي ان يكون اختيار الوزراء الامنين دقيقا ومدروسا خصوصا مع التحول الجديد في الملف الامني وبالتالي نحن نرى ان على الكتل السياسية الاسراع في حسم ملف الوزراء الامنيين كي يتحمل الوزراء مسؤولية وزاراتهم".

واوضح انه"في حال اختيار القائمة العراقية مرشحيها لابد من أن يكون الاختيار مقبولا ودقيقا لدى جميع الكتل السياسية " .

وأشار الى ان" المرشح لوزارة الداخلية قد حسم من قبل التحالف الوطني لكن المشكلة الحالية في مرشح وزارة الدفاع من قبل القائمة العراقية" .

في وقت سابق، أكد النائب عن التحالف الوطني عزيز العكيلي على ضرورة حسم الوزراء الأمنيين قبل نهاية العام الجاري ،موضحاً أن الوزير أكثر اهتماماً بإدارة وزارته ممن يديرها بالنيابة.

وقال العكيلي أن إدارة الوزارة من قبل وزيرها أفضل من أن تدار بالنيابة وخصوصاً ونحن مقبلون على انسحاب القوات الأميركية ، وتابع :الوزير الأصيل يكون أكثر اهتماماً بوزارته مما يؤدي الى تحسن الوضع الأمني والتقليل من العمليات الإرهابية، مبيناً وجود العديد من الأشخاص الكفوئين لهذه المناصب.

الأنبار: المالكي يعد ولايفي.. ولن نبقى مكتوفي الأيدي

مجلس المحافظة يؤكد استمرار استبيان الإقليم بشكل شفّاف

بغداد/ المدى

اعتبر مجلس محافظة الأنبار، امس، أن رئيس الوزراء نوري المالكي "يعد ولا يفي"، مؤكداً أنه جرد المجلس من أغلب صلاحياته الدستورية، فيما أشار إلى أن استبيان أهالي المحافظة بشأن الإقليم يجري بشكل شفاف.

وقال نائب رئيس المجلس سعدون الشعلان "رئيس الحكومة جردنا من أغلب صلاحياتنا الدستورية التي تتعلق بعمل مجالس المحافظات، خاصة فيما يتعلق بالفقرة ٢١ من قانون مجالس المحافظات وهو كثير الوعود لنا لكنه لا يفي بها"، بحسب تعبيره.

وأضاف الشعلان أن "المالكي يريد مجلس محافظة بلا صلاحيات، ونحن لا نقبل الجلوس والاكتفاء بذلك بلا صلاحيات"، متسائلاً "ما جدوى وجودنا مع سلب المالكي بالقوة كافة صلاحياتنا، وتجاهله للدستور والقانون في أكثر من موقف". ولفت الشعلان إلى أن "مجلس المحافظة التقى عدة مرات بالمالكي، وطرح عليه بعض القضايا المهمة التي تتعلق بأمن المحافظة، ووعد هو بالاستجابة لها فوراً، لكن دون الوفاء بالوعد"، مؤكداً أن "من بينها إعادة ١٥٠ ضابط شرطة سبق وأن تم فصلهم لأسباب مختلفة، فضلا عن إعادة قائد الشرطة الحالي وتجاهل قرار مجلس المحافظة الدستوري بإقالته، بسبب سوء الإدارة وقيادة جهاز الشرطة".

إلى ذلك أكد الشعلان أن "استبيان رأي أهالي الأنبار بإقامة الإقليم، يجري بشكل شفاف، ونسعى من خلاله لمعرفة توجهات الشارع ورأيهم بشأن إقليم الأنبار ومدى رغبتهم بذلك"، موضحاً أن "مجلس المحافظة لن يقدم على مثل هذه الخطوة الكبيرة إلا بمعرفة مدى تأييد جمهور المحافظة الذي انتخبه".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أكد، في الـ١٦ من تشرين الثاني الماضي، خلال مؤتمر للمحافظين ومجالس المحافظات عقد بمجلس الوزراء وحضرته "السومرية نيوز"، أن الحكومة ترغب بإعطاء صلاحيات واسعة للمحافظات لكن الدستور لم يذكر ذلك، وفي حين بين أن مسودة قانون مجالس المحافظات المقدمة ستمنحها صلاحيات تكون قادرة بموجبها على تنفيذ المشاريع، أفاد أن بعضها لم تنفذ حتى الآن سوى ٧,٥٪ من مشاريعها.

ودعت القائمة العراقية بزعامة رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي، في الـ١٢ من تشرين الثاني الماضي، الحكومة إلى توسيع صلاحيات المحافظات لاحتواء المطالبات بتشكيل الأقاليم، وفي حين طالبت رئيس الوزراء نوري المالكي بزيارة المحافظات والإطلاع على معاناة أبنائها، حذرت من تصادم مجالس المحافظات مع الحكومة الاتحادية. ووصل إلى محافظة الانبار، امس الاول وفد رفيع من قيادات التيار الصدري وحسب مسؤولين في مجلس المحافظة ان الزيارة تأتي لتؤطيد العلاقة الأخوية بين التيار الصدري وأبناء المحافظة.

وقال الشعلان امس ان زيارة وفد التيار الصدري الى محافظة الانبار جاءت لتوطيد العلاقات وبحث مجريات الاحداث على الواقع السياسي في البلاد .

واوضح ان:" زيارة وفد التيار الصدري للانبار كانت ضمن الزيارات المتبادلة بين جميع الكتل والاحزاب في عموم البلاد والتي تهدف الى توحيد الكلمة والخطاب وبحث مجريات الاحداث على الساحة السياسية".

واضاف" بحث الوفد الزائر مع مسؤولي الانبار الجانب الخدمي وكيفية تطوير الخدمات المقدمة للمواطن وتوحيد الخطاب السياسي لما يخدم مصلحة البلاد ".

واوضح "ستكون هناك زيارات اخرى من مسؤولي الانبار الى العاصمة بغداد خلال الايام المقبلة".

وكان زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر قد كشف، في الـ١١ من تشرين الثاني الحالي، أنه على استعداد لزيارة الأنبار وصلاح الدين عند خروج "المحتل"، مبينا انه سيقوم بتأسيس مجمع علمائي موحد مع فتح مؤسسات مشتركة وتوحيد الأذان قدر الإمكان وبدايات الشهر وأواخره.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/
دمشق/ بيروت/ القاهرة/
قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada
Establishment for Mass
Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون